

التعليق على رسالة
شيخ الإسلام ابن تيمية
في الخضر

الدكتور

عبد العزيز بن رئيس مجلس

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد اطلعت على تفريغ لمحاضرة في التعليق على رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية في الخضر كما في (جامع المسائل)، قام بتفسيرها بعض الإخوة، ثم تمت بمراجعته وتوثيق الأحاديث والنقولات.

أسأل الله أن ينفع به وأن يجعله ذخراً يوم لقائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن رئيس الرئيس
المشرف على موقع الإسلام العتيق
<https://islamancient.com>

٢٥ / ٤ / ١٤٤٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهذا جواب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الخضر في (جامع المسائل) (٥ / ١٣٣)، وهي رسالة لطيفة تضمنت مسائل مهمة تتعلق بالخضر، وقد تكلم ابن تيمية على الخضر في مواضع كما في (مجموع الفتاوى) (١) و(منهاج السنة) (٢) وغيرها من كتبه، وتارةً يفرده بجواب وتارةً يذكره تبعًا.

وسبب الاعتناء بالخضر وكثرة الأسئلة فيه أن الصوفية يعتقدون أن الولي الصالح يبلغ درجةً عاليةً يتتجاوز فيها التكاليف ولا يلزم بالأحكام الشرعية، ويستدلون بقصة الخضر ويقولون: إن الخضر قد بلغ في الصلاح مبلغًا حتى إنه أصبح فوق التكاليف، وأن هناك خاصة الخاصة لهم عبادات خاصة.

ومن أوهامهم في الاستدلال قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] فقالوا: المراد باليقين أن يبلغ العبد درجةً في الدين فتنتهي العبادة، و(حق) للغاية، فمن بلغ هذه الدرجة فلا يؤمر بالتكاليف الشرعية.

والردود عليهم من أهل السنة كثيرة للغاية، ومن الردود أن القرآن يفسر القرآن، واليقين فسر في القرآن بالموت كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ﴾ [المدثر: ٤٧] والمراد باليقين الموت، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه (مدارج السالكين) (٣) الإجماع على أن المراد باليقين في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] الموت، فلا يصح الاستدلال بهذه الآية.

والأدلة الشرعية كثيرة في وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ على الجميع، وليس لأحد أن يخرج عن ذلك، قال عز وجل: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] وقال عز وجل: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] وغير ذلك من الأدلة.

(١) «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٤٩)، (٤ / ٣٣٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (١ / ١٠٤).

(٣) «مدارج السالكين» (١ / ٢٥٣).

وإذا كان أبو بكر الصديق وهو أفضل هذه الأمة إجمالاً - كما حكاه ابن تيمية^(١) وغيره - مأمور باتباع الأدلة الشرعية فغيره من باب أولى.

وقد ذكر ابن تيمية في هذه الوريفات إجابة نفيسة تقطع الطريق على هؤلاء، وقد ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في (نواقض الإسلام)^(٢) في الناقض التاسع: من زعم أن أحدها يسع أن يخرج عن دين محمد ﷺ كما فعل الخضر فهو كافر، وصدق رحمة الله؛ لأن الكل مأمور بشرعية محمد ﷺ.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٢٣٧).

(٢) «مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان» (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص ٣٨٧)، وأيضاً «الرسائل الشخصية» (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) (ص ٢١٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال بعد حكاية القول بحياة الخضر واحتجاج القائلين به ما نصه):^(١)

وقالت طائفة^(٢): هو ميت، فإنَّ حياته ليس فيها دليلٌ يصلحُ مثله للخروج عن العادة المعروفة في بني آدم، وذلك بأنَّ حياته ليس فيها خبرٌ صحيحٌ عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه. والحديث المذكور في مسنده الشافعي مرسل ضعيف. والحديث الذي يُروى في اجتماع الخضر وإلياس كُلَّ عامٍ بالموسم وافتراقهما على تلك الكلمات هو أضعفُ من ذلك الحديث، والكلمات كُلَّ حسنةٍ، لكنَّ الخبرَ عن النبي ﷺ باجتماعِهما كُلَّ عامٍ وافتراقِهما على هؤلاء الكلمات خبرٌ ضعيف.

وإذا لم يكن فيه خبرٌ صحيحٌ عن عَلَمَ أَمَتَه كُلَّ شيءٍ، وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائرٌ يقلُّب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا، ونحو ذلك، مع أنه أخبرهم بقصته مع موسى وتفصيل ما جرى له معه، وقال رسول الله ﷺ: "وَدَدْتُ أَنَّ مُوسَى صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ خَبْرِهِمَا". فلو كان حيًّا كانت حياته أَعْجَبَ من ذلك كُلُّهُ، فكيف لا يُخَبِّرَ بذلك النبي ﷺ؟ أم كيف يُخَبِّرُ به فلا يُبلِّغُه أصحابه ولا كان هذا معروفاً عندهم؟

وأيضاً فلو كان حيًّا لكان يجتمع بالنبي ﷺ، فإنه قد اجتمع به ليلة المراج من مات قبله، فكيف لا يجتمع به من هو حيٌّ في وقتِه؟

وأيضاً كان يجب عليه الإيمانُ به والمجاهدة معه، كما قال تعالى: (وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّنَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ) الآية. قال ابن عباس: ما بعث الله نبيًّا إلا أخذَ عليه الميثاق لئن بُعِثَ محمدٌ وهو حيٌّ ليؤمنَ به ولينصرَه، وأمرَه أن يأخذ الميثاق على أمتِه لئن بُعِثَ محمدٌ وهم أحياء ليؤمنُنَّ به ولينصرُه.

والخضر إما نبيٌّ أو من أتباع الأنبياء، وعلى التقديرتين فعليه أن يُؤْمنَ بمحمدٍ وينصرَه، ومعلوم أن ذلك لو وقع لكان مما تتوفَّ الدَّواعي والهَمَّ على نقلِه، فقد نَقَلَ الناسُ من آمنَ بمحمدٍ ﷺ من الأخبار والرهبان، فكيف لا يُنقل إيمانُ الخضر وجهازه معه لو كان قد وقع؟

(١) هذا الذي ينقل الرسالة.

(٢) هنا يبتدئ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقول من قال: "الحضر كان حيًّا في حياته" بمنزلة قول من يقول: "يوشع بن نون كان حيًّا أو بعضُ أنبياءِ بني إسرائيل كإلياس"، وهذا باطلٌ لقدمتين:

إحداهما: لو كانَ حيًّا لوجبَ عليه أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ وَيُهَا جِرَإِلَيْهِ وَيُجَاهِدَ مَعَهُ.

والثانية: أَنَّ ذَلِكَ لَوْقَعَ لِتَوْفِيرِ الدَّوَاعِي وَالْهَمَّ عَلَى نَفْلِهِ.

وإذا كانَ هارونُ وَنَحُوا تبعًا لموسى، وكانَ أنبياءُ بني إسرائيل تبعًا لموسى، فكيفَ لا يكونُ الحضرُ وَنَحُوا إِنْ قُدِّرَ نبوةُ تبعًا لِمُحَمَّدٍ ﷺ، الَّذِي مَا خَلَقَ اللَّهُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيْهِ مِنْهُ، وَمَا تَلَقَّوْهُ عَنِ اللَّهِ بِوَاسْطَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَفْضَلُ مَا تَلَقَّوْهُ بِغَيْرِ وَاسْطَةِ مُوسَى.

وأيضاً فِي النَّبِيِّ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ بِنَزْوِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرِيمَ آخَرَ الزَّمَانِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَحْكُمُ فِينَا بِكِتابِ اللَّهِ وَسِنَةِ رَسُولِهِ، وَالْمَسِيحُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَضْرِ، فَلَوْ كَانَ الْحَضْرُ حَيًّا لَكَانَ يَكُونُ مَعَ مُحَمَّدٍ وَمَعَ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرِيمَ. وَقَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ: "إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَقْتَلُهُ الدَّجَالُ هُوَ الْحَضْرُ" لَا أَصْلَ لَهُ.

(ثم قال): وَعَدْمُ إِيمَانِهِ بِمُوسَى إِنَّمَا كَانَ لَأَنَّ مُوسَى لَمْ يُبَعِّثْ إِلَيْهِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ: إِنَّ مُوسَى لَمَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ قَالَ لَهُ: وَأَنِّي بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: مُوسَى بْنِ إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ فِي أَثْنَيْهِ: يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ عَلَمْنِيهِ اللَّهُ لَا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَمَكَهُ اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ.

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ ﷺ فَدَعَوْتُهُ عَامَّةً لِجَمِيعِ الْخَلْقِ أَسْوَدَهُمْ وَأَحْمَرَهُمْ، فَلَا يُمْكِنُ الْحَضْرُ وَغَيْرَهُ أَنْ يُعَامِلَ مُحَمَّدًا ﷺ وَيُخَاطِبَهُ كَمَا عَامَّلَ مُوسَى وَخَاطَبَهُ، بَلْ عَلَى كُلِّ مَنْ أَدْرَكَهُ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ وَيُجَاهِدَ مَعَهُ، وَلَا يَسْتَغْفِي بِمَا عَنْهُ عَمَّا عَنْهُ، وَكُلُّ مَنْ جَوَزَ لِأَحَدٍ مِنْ أَدْرَكَتْهُ دُعَوَةُ الرَّسُولِ أَنْ يَكُونَ مَعَ مُحَمَّدٍ كَمَا كَانَ الْحَضْرُ مَعَ مُوسَى= فَهُوَ ضَالٌّ ضَلَالًا مُّبِينًا، بَلْ هُوَ كَافِرٌ يُسْتَنَابُ، فَإِنْ تَابَ إِلَّا قُتِّلَ.

وَلَهُذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعِلْمِ بِجِيَاةِ الْحَضْرِ بِتَقْدِيرٍ صَحَّتْهَا وَلَا فِي وُجُودِهِ حَيًّا مَنْفَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا فَائِدَةٌ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ فِي الْمُسْنَدِ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَرْقَةً مِنَ التَّوْرَاةِ، فَقَالَ: "أَمْتَهَوْكُونَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ لَقَدْ حِئْتُكُمْ بِهَا بِيَضَاءَ نَقِيَّةِ، لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسَعَهُ إِلَّا اتَّبَاعِيْ".

فَإِذَا كَانَ هَذَا حَالَ الْأُمَّةِ مَعَ مُوسَى فَكِيفَ مَعَ الْحَضْرِ وَأَمْثَالِهِ؟

والمسيح إذا نَزَلَ إِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الْأُمَّةِ بِكِتَابٍ رَبِّهَا وَسَنَّةِ نَبِيِّهَا. فَلَيْسْتُ هَذِهِ الْأُمَّةُ مُحْتَاجَةً فِي شَيْءٍ مِنْ دِينِهَا إِلَى غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَّةِ رَسُولِهِ، لَا إِلَى شَيْءٍ أَخْرَى، وَلَا إِلَى غَيْرِ نَبِيٍّ لَا حَضِيرٍ وَلَا غَيْرِهِ، فَإِنَّ الَّذِي يَجِدُهُمْ إِنْ جَاءَهُمْ بِمَا عَلِمَ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ لَمْ يُجْتَحِّ إِلَيْهِ فِيهِ، وَإِنْ جَاءَهُمْ بِخَلَافٍ ذَلِكَ كَانَ مَرْدُودًا عَلَيْهِ.

وَهُدْنَا كَانَ أَكْثَرُ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَهْلُ الضَّلَالِ وَالْحَيْرَةِ وَالتَّهْوِيْكِ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَبِّئُوا طَرِيقَ الْهُدَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَّةِ رَسُولِهِ، بَلْ يَتَعَلَّقُونَ بِالْمَجْهُولَاتِ وَيَرْجِعُونَ إِلَى الْضَّلَالَاتِ. وَنَجْدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَعْتَنُونَ بِالْخَضْرِ الْغَوْثَ.

(ثُمَّ أَطَالَ الْكَلَامَ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ).

-الشرح-

قوله: (وقالت طائفةٌ: هو ميت، فإنَّ حياته ليس فيها دليلٌ يصلحُ مثله للخروج عن العادة المعروفة في بني آدم، وذلك بأنَّ حياته ليس فيها خبرٌ صحيحٌ عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه) ذكر أمرتين:

الأول: أن حياته الطويلة تخرج عن عادة بني آدم، وهذا يحتاج إلى دليل.

الثاني: أكَّدَ بأنه ليس هناك دليل يدل على أنه حي، سواء في استثناء حياته بأنها خرجت عن عادة بني آدم، أو أنه حي سواء طالت حياته أو تطلّ.

فالمعتاد في بني آدم ألا تطول حياتهم هذه الإطالة، ومن زعم ذلك فيلزمـه الدليل.

قوله: (والحاديـث المذكور في مسند الشافـي مرسـل ضعيفـ. والحاديـث الذي يُروـي في اجـتماع الخـضر وإـليـاس كـلـ عـامـ بـالموـسـمـ وافتـراقـهـماـ عـلـىـ تـلـكـ الـكلـمـاتـ هـوـ أـضـعـفـ مـنـ ذـلـكـ الـحدـيـثـ، وـالـكـلـمـاتـ كـلـمـاتـ حـسـنـةـ، لـكـنـ الـخـبـرـ عـنـ النـبـيـ ﷺـ بـاجـتمـاعـهـماـ كـلـ عـامـ وافتـراقـهـماـ عـلـىـ هـؤـلـاءـ الـكـلـمـاتـ خـبـرـ ضـعـيفـ).

من هـاـنـاـ يـتـبـيـنـ أـهـمـيـةـ الإـسـنـادـ، كـمـ روـيـ الإـمامـ مـسـلـمـ فـيـ مـقـدـمـتـهـ آـثـارـاـ عـنـ السـلـفـ فـيـ أـهـمـيـةـ الإـسـنـادـ وـمـنـهـ قـوـلـ ابنـ المـبارـكـ (١): "لـوـلاـ الإـسـنـادـ لـقـالـ مـنـ شـاءـ ماـ شـاءـ".

قوله: (وإـذـاـ لمـ يـكـنـ فـيـهـ خـبـرـ صـحـيـحـ عـمـنـ عـلـمـ أـمـتـهـ كـلـ شـيـءـ ...ـ) وـهـوـ النـبـيـ ﷺـ (وقـالـ أـبـوـ ذـرـ: لـقـدـ تـوـفـيـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ وـمـاـ طـائـرـ يـقـلـبـ جـنـاحـيـهـ فـيـ السـمـاءـ إـلـاـ ذـكـرـ لـنـاـ مـنـهـ عـلـمـاـ،

وَنَحْوُ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِقَصْتِهِ مَعَ مُوسَى وَتَفْصِيلِهِ مَعَ مُوسَى جَرَى لَهُ مَعْهُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَدِدْتُ أَنَّ مُوسَى صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ خَبْرِهِمَا". فَلَوْ كَانَ حَيًّا كَانَتْ حَيَاةُهُ أَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَكَيْفَ لَا يُخَيِّرُ بِذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ؟ أَمْ كَيْفَ يُخَيِّرُ بَهُ فَلَا يُبَلِّغُهُ أَصْحَابُهُ وَلَا كَانَ هَذَا مَعْرُوفًا عِنْهُمْ؟).

هَذِهِ قَاعِدَةٌ، لَا يَتْرُكُ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّةَ مِنْ بَيْانِ مَا يَهْمُمُهَا وَيَنْفَعُهَا، فَقَدْ دَلَّ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ وَحَدْرِهَا مِنْ كُلِّ شَرٍّ، وَمَا يَهْمُمُ الْأُمَّةَ -لَوْ كَانَ صَحِيحًا- حَيَاةُ الْخَضْرِ، وَلَمْ يَبْلُغُهُمْ ذَلِكَ ﷺ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَبْلُغُهُ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

فَلَا يَمْكُنُ أَنْ هَنَاكَ خَيْرًا لَا يَبْلُغُهُ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتُهُ، فَقَدْ تَرَكَنَا عَلَى الْمَحْجَةِ الْبَيْضَاءِ، وَقَالَ سَبَاحَانُهُ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَرِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبه: ١٢٨] فَهُوَ قَدْ بَلَّغَ الرِّسَالَةَ وَأَدَّى الْآمَانَةَ ﷺ.

وَمِنْ هَاهُنَا تَعْلَمُ الْكَلْمَةَ الْكُفُرِيَّةَ الَّتِي قَالَهَا مُحَمَّدُ حَسَنُ وَلَدُ الدَّدوُ لِمَا قَالَ^(١): قَدْ مَرَّ بِالْأُمَّةِ سَتْ نَكَبَاتٍ، وَالنَّكَبَةُ الْأُولَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الْأُمَّةَ وَلَمْ يَبْيَّنْ لَهَا دُسْتُورُهَا وَكَيْفَ تَتَوَلِّ الْحُكْمُ وَكَيْفَ يُخْلِعُ الْحَاكِمَ ... وَهَذِهِ رَدَّةُ الْعِيَادَةِ بِاللَّهِ؛ الْكَلْمَةُ رَدَّةٌ بَعِيدَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ حَسَنٍ وَلَدِ الدَّدوِ؛ لِأَنَّ مَقْتَضَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ سَبِيلًا لِنَكَبَةِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ السَّرَاجُ الْمُنِيرُ وَالْهَدَايَةُ -﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشُّورى: ٥٦] وَالَّذِي جَعَلَ مُحَمَّدًا ﷺ نَاكِبًا لِلْأُمَّةِ -وَالْعِيَادَةُ بِاللَّهِ! وَهَذَا الْكَلْمَامُ لِشَنَاعَتِهِ لَوْلَا أَنَّهُ قَالَهُ لَمَّا جَازَ حَكَائِيَتِهِ.

وَهَذَا اتِّهَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْلِ الرِّسَالَةِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَهْزَأَ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَوْ سَبَهُ كُفَّارًا، وَأَوْلَى بِالْكُفُرِ مِنْ قَدْحٍ فِي تَبْلِيغِهِ فِي رِسَالَتِهِ ﷺ، وَأَنَّهُ فِيمَا بَلَّغَهُ كَانَ سَبِيلًا لِنَكَبَةِ الْأُمَّةِ! وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَؤْدِ الْآمَانَةَ وَلَمْ يَبْلُغْهَا أَمْرًا كَانَ سَبِيلًا عَظِيمًا لِنَكَبَةِ الْأُمَّةِ.

هَذَا مَعَ كُونِهِ كُفَّارًا فَهُوَ جَهَلٌ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَلَّغَنَا كُلَّ شَيْءٍ، وَعَلَّمَنَا هَذِهِ الشَّرِيعَةَ كَيْفَ يُؤْلَى الْحُكْمُ، إِمَّا اخْتِيَارًا أَوْ اضْطَرَارًا، وَالْاخْتِيَارُ لِهِ طَرِيقَتَانِ إِمَّا أَنْ يَعْهُدَ الْحُكْمَ إِلَى الْقَبْلَةِ أَوْ أَنْ يَخْتَارَهُ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، رَوَى الْبَخَارِيُّ^(٢) عَنْ أَبْنَى عُمْرٍ: قَالَ عُمْرٌ: إِنْ وَلَيْتَ

(١) رَابِطُ كَلَامِ الدَّدوِ: https://youtu.be/pCAC1Iuga_4?si=xpBAqkIcfNuh8qUg

(٢) «صَحِيفَ الْبَخَارِيِّ» (٩/٨١): (٧٢١٨).

فقد ولّ من هو خير مني -يعني أبا بكر الصديق قد ولّ عمر- وإن تركت فقد ترك من هو خير مني -يعني النبي ﷺ- قال ابن عمر: وإنني لأظنه يترك، لأن النبي ﷺ ترك.

فقد ذكر الطريقتين، وتوارد أهل السنة على حكاية هاتين الطريقتين وحكوا عليها إجماعات، ومن حكى ذلك النووي ^(١) في شرحه على مسلم، وأبو زرعة العراقي ^(٢) في (طرح التثريب)، والقرطبي ^(٣) في كتابه (المفہم)، ودل على ذلك الحديث السابق والم Heidi العملي.

ثم تنازع العلماء هل النبي ﷺ عَيْنَ أبا بكر نصاً؟ أو بالإشارة والإيماء؟ أو لم ينص على ذلك ولم يشر إليه؟ ذكر هذه الأقوال ثلاثة شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٤) رحمه الله، وأصح الأقوال أنه أشار إلى خلافته بأدلة كثيرة منها أنه أمر أن يصلى بالناس، وفي حديث أبي مسعود في مسلم ^(٥): «ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه»، ولما أرادت عائشة أن يصلى غير أبي بكر قال ﷺ: «يأبى الله ذلك والمسلمون» ^(٦)، وغير ذلك من الأدلة التي ذكرها ابن تيمية.

فالنبي ﷺ قد بلغ وأدى هذا الباب على أكمل حال، لكن الإخوانين كالددو يريدون أن يكون هذا الباب مهملاً حتى يدخلوا فيه بآرائهم وما يصلح لحزبهم، تارةً بالديمقراطية، وتارةً بكتدا وكذا، وكلما فعلوا شيئاً إما الديمقراطية أو بالعنوة والغلبة ... زعموا أنه المصلحة، ثم جملوه وزينوه، وهذه عادتهم، كما قال الله عز وجل: **﴿رُخْرَقَ الْقَوْلُ غُرُورًا﴾** [الأنعام: ١١٦] هم من أعجب الناس في تزيين الباطل، ومن أعجب الناس في تشويه صورة الحق، من أعجب الناس في تزهيد الناس في الحق، فيخرجونه في صور شتى حتى ينفروا الناس منه، وفي المقابل يحملون الباطل أحسن ما يكون.

لذا كونوا حذرين، والعاقل لا ينظر بنظر العواطف ولا بالهمج الرعاع، وإنما ينظر بال بصيرة والم Heidi والنور، بالكتاب والسنّة، وهذه البصيرة هي التي تكشف الحقائق لا الهمج والرعاع والجماهير والتصفيق والضجة الإعلامية وغير ذلك.

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٢ / ٢٠٥).

(٢) «طرح التثريب في شرح التثريب» (٨ / ٧٤).

(٣) «المفہم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤ / ١٥).

(٤) «منهج السنّة النبوية» (١ / ٤٩٣).

(٥) « صحيح مسلم » (٢ / ١٣٣) : « ٢٩٠ - ٦٧٣ ».

(٦) « صحيح مسلم » (٧ / ١١٠) : « ٢٣٨٧ ».

والعجب أن الإخوانين ساكتون عنه، ولم أسمع إخوانًا أنكر عليه، بل أحد السوريين لما أراد أن ينكر استعد للهجمة فقال: "الشيخ" محمد حسن ولد الدو زل!

أمر يؤسسه ويقول عنه نكبة، ودرسها وجمعها وأحصاها تعدها زلة؟ أمر فيه انتقاد للنبي ﷺ تعدها زلة؟

وهذا الرجل يهاجم السلفيين على الإرجاء في كل صغيرة وكبيرة، ويهاجم حكام المسلمين لاسيما حكام الدولة السعودية، في كل شيء، وما عذرها قط، ولم يلتفت إلى ذلك لا لأهل السنة السلفيين ولا لحكام الدولة السعودية، لكن هكذا هم يكيلون بمكيالين.

قوله: (وأيضاً فلو كان حيًّا لكان يجتمع بالنبي ﷺ، فإنه قد اجتمع به ليلة المعراج من مات قبله، فكيف لا يجتمع به من هو حيٌّ في وقته؟).

وهذا من قوة الرد، فذكر أنه لا دليل على أنه حي، ثم انتقل إلى أمر آخر وهو أنه لو كان حيًّا لجري كذا وكذا، فهذه قرائن لإثبات أنه ليس حيًّا.

والقرينة الثانية قوله: (وأيضاً كان يجب عليه الإيمان به والمجاهدة معه، كما قال تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ التَّبَيِّنَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ) الآية. قال ابن عباس: ما بعث الله نبيًّا إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حيٌّ ليؤمنَ به ولينصرَه، وأمرَه أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعثَ محمدًّا وهم أحياه ليؤمنُنَّ به ولينصرُنَّه) فهاتان قرينتان تؤكدان ما لا دليل عليه وهو حياته.

وهناك فتوى كما في (مجموع الفتاوى)^(١) ذكر فيها ابن تيمية أن الحضر حي، وهي تختلف كلامه في مواضع أخرى كما في (مجموع الفتاوى)^(٢) وفي (جامع المسائل)^(٣) بل عزاه إلى سائر المحققين في كتابه (منهاج السنة)^(٤)، وقد شكل العلامة عبد الرحمن بن قاسم الذي جمع (مجموع الفتاوى) في هذه الفتوى وقال في الحاشية: "هكذا وجدتها" إشارة إلى أنه

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/٣٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى: (١/٢٤٩).

(٣) «جامع المسائل - ابن تيمية» (٩/٤٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/٩٣).

ليس على يقين من هذه الفتوى، فهذا يدل على أن هذه الفتوى لا تصح عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

قوله: **(والحضر إما نبئ أو من أتباع الأنبياء، وعلى التقديررين فعليه أن يؤمن بمحمد وينصره، ومعلوم أن ذلك لو وقع لكان مما تتوفر الدلائل والهمم على نقله، فقد نقل الناس من آمن بمحمد من الأخبار والرعبان، فكيف لا ينكر إيمان الحضر وجهاؤه معه لو كان قد وقع؟).**

انتقل إلى بحث دقيق وفهم، لنفرض أن الحضرنبي أو أنه ولد صالح من أتباع الأنبياء، فإذا لم يكننبياً لا يكون وليناً إلا إذا كان من أتباع الأنبياء، ولو كان هذا أو هذا فلا يستفاد من ذلك في جواز الخروج عن شريعة محمد **لمن كان وليناً صالحًا بزعم الصوفية.**

قوله: **(وإذا كان هارون ونحوه تبعاً لموسى، وكان أنبياء بني إسرائيل تبعاً لموسى، فكيف لا يكون الحضر ونحوه إن قدر نبوته تبعاً لمحمي **الذي ما خلق الله خلقاً أكرم عليه منه، وما تلقوه عن الله بواسطته محمد **أفضل مما تلقوه بغير واسطة موسى).******

أفضل خلق الله محمد **، وقد دل على ذلك دليلان:**

الدليل الأول: ما ثبت عند الحاكم أن عبد الله بن سلام قال: "إن أكرم خليقة الله على الله أبو القاسم **. قال: قلت: رحمك الله، فأين الملائكة؟ قال: فنظر إلى وضحك، وقال: يا ابن أخي، هل تدري ما الملائكة؟ إنما الملائكة خلق كخلق السماء، وخلق الأرض، وخلق الرياح، وخلق السحاب، وخلق الجبال، وسائر الخلق التي لا تعصي الله شيئاً، وإن أكرم خليقة على الله أبو القاسم **".^(١)****

وروى الدارمي **(٢)** نحو ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص لكن لا يصح إسناده.

الدليل الثاني: الإجماع الذي حکاه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه **(الفرقان)** **(٣)** وغيره.

قوله: **(وعدم إيمانه بموسى إنما كان لأنّ موسى لم يبعث إليه، كما في الحديث الصحيح: إنّ موسى لما سلم عليه قال له: وأنّ بأرضك السلام؟ فقال: أنا موسى، قال: موسى بني**

^(١) المستدرک على الصحيحین» (٩ / ٦٠٥)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٤ / ٣٤٤).

^(٢) «نقض الدارمي على المريسي» (ص ٩١).

^(٣) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٣٤٤)، وانظر: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (١ / ٥).

إسرائيل؟ قال: نعم. وقال في أثنائه: يا موسى إني على علم علّمني الله لا تعلم، وأنت على علم من علم الله عَلَمَكَهُ الله لا أَعْلَمُهُ.

فالحضر لما لم يؤمن بموسى عليه السلام قد يرجع لأحد أمرين:

الأمر الأول: أن الحضر نبي، كما هو أحد القولين - وسيأتي الكلام عليه- وإذا كاننبياً لم يلزم بشرعية موسى عليه السلام.

الأمر الثاني: أن الأنبياء السابقين والرسل الماضين كانوا يبعثون في قومهم خاصة كما في حديث جابر: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة»^(١).

قوله: (وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَدُعُوتُهُ عَامَّةً لِجَمِيعِ الْخَلْقِ أَسْوَدُهُمْ وَأَحْمَرُهُمْ، فَلَا يُمْكِنُ الْحَضْرَ وَغَيْرَهُ أَنْ يُعَالِمَ مُحَمَّدًا وَيُخَاطِبَهُ كَمَا عَالَمَ مُوسَى وَخَاطَبَهُ، بَلْ عَلَى كُلِّ مَنْ أَدْرَكَ مَبْعَثَهُ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ وَيُجَاهِدَ مَعَهُ، وَلَا يَسْتَغْفِي بِمَا عَنْهُ عَمَّا عَنْهُ. وَكُلُّ مَنْ جَوَزَ لِأَحَدٍ مِنْ أَدْرَكَتْهُ دُعُوتُ الرَّسُولِ أَنْ يَكُونَ مَعَ مُحَمَّدٍ كَمَا كَانَ الْحَضْرُ مَعَ مُوسَى = فَهُوَ ضَالٌّ ضَلَالًاً مُّبِينًا، بَلْ هُوَ كَافِرٌ يُسْتَتابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ».

صدق؛ لأن هذا القول كفر بالإجماع كما تقدم، فمن ظن أنه يسعه أن يخرج عن شريعة محمد عليه السلام فقوله كفر بالإجماع، حكاه القاضي عياض^(٢) وابن تيمية^(٣)، فيستتاب وإلا ضربت عنقه.

إلا أنه قد يرد على المعين شبهات تمنع من تكفيره كما نص ابن تيمية في هذه المسألة، فقد يرد على بعض غلاة الصوفية شبهات تمنع من تكفيرهم لأجل هذه المسألة.

قوله: (وَهُذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعِلْمِ بِجَيَا الْحَضْرِ بِتَقْدِيرِ صَحَّتِهَا وَلَا فِي وُجُودِهِ حَيَا مَنْفَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا فَائِدَةٌ لَهُمْ فِي ذَلِكَ).

(١) «صحیح البخاری» (١ / ٧٤)، «صحیح مسلم» (٢ / ٦٣) : «٣ - ٥٢١».

(٢) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (٢ / ٢٨٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١ / ٥٣٩).

هذا كلام عظيم، سواء كان الخضر حيًا أو ميتًا - ويقطع بأنه ميت - فلو كان حيًّا وأدرك شريعة محمد ﷺ فهل نترك النصوص الكثيرة في أنه يجب على الجميع أن يتبعه؟ كلا، إذن لا ممسك فيه؛ لأن شريعة النبي ﷺ شريعة عامة، وإن كان ميتًا فلا ممسك فيه من باب أولى.

وكذلك سواء كاننبيًّا أو ليسنبيًّا فليس لهأثر في هذه المسألة؛ لأنه إن كاننبيًّا فيجب عليه أن يتبع النبي ﷺ وأن يؤمن به، وإن لم يكننبيًّا فيجب عليه من باب أولى، فهذا غير مؤثر في هذه المسألة.

وقد اختلف العلماء في نبوة الخضر على قولين، وذكر القولين أبو بكر بن الأنباري، ونقله ابن الجوزي في تفسيره (زاد المسير)^(١) وعزاه إلى ابن الأنباري، وذكر المسألة القرطبي في تفسيره^(٢) وعزا إلى جمهور أهل العلم أنهنبي، أما ابن تيمية فذكر المسألة في أكثر من موضع كما في (مجموع الفتاوى)^(٣) وذكر أن الجمهور على أنه ليسنبيًّا.

وأصح القولين - والله أعلم - أنهنبي؛ وأقوى دليل على ذلك ما يلي:

الدليل الأول: أنه يعامل موسى بالند، ويقول: عندي من العلم ما ليس عندك كما أن عندك من العلم ما ليس عندي... وهذا لا ي قوله إلانبي.

الدليل الثاني: أنه فعل أفعالًا لا يُعرف حكمها إلا بالوحى من القتل وغير ذلك، وهذا لا يفعله إلانبي.

الدليل الثالث: قال: «وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي» [الكهف: ٨٢] أي ما فعلته ليس بأمرى واجتهادي وإنما بما أوحى إلي.

وقد رجح ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية)^(٤) أنهنبي، وإلى هذا ذهب شيخنا العلامة عبد العزيز بن باز^(٥)، والعلامة محمد ناصر الدين الألباني^(٦).

(١) «زاد المسير في علم التفسير» (٩٧ / ٣).

(٢) «تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن» (١١ / ١٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٣٣٨، ٣٩٧).

(٤) «البداية والنهاية» (٢ / ٢٤٨).

(٥) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» لابن باز (٩ / ٦٧).

(٦) «جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة = موسوعة العقيدة» (٢ / ٥١٦).

قوله: (فإنه في المسند والنسائي عن جابرٍ أن النبي ﷺ رأى بيد عمر بن الخطاب ورقةً من التوراة، فقال: "أَمْتَهُوكُونَ يا ابْنَ الْخَطَابِ؟ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بِيَضَّاءَ نَقَيَّةٍ، لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسَعَهُ إِلَّا اتَّبَاعِي").

هذا يؤكّد أنه لو كاننبيًّا لوجب أن يتبع النبي ﷺ، فإذا كان موسى كليم الله يجب عليه أن يتبع النبي ﷺ لو كان حيًّا، فالحضر من باب أولى.

قوله: (وَالْمَسِيحُ إِذَا نَزَلَ إِلَيْهَا يَحْكُمُ فِي الْأَمَّةِ بِكِتَابٍ رَبِّهَا وَسَتَّةَ نَبِيِّهَا. فَلَيْسُ هَذِهِ الْأَمَّةُ مُحْتَاجَةً فِي شَيْءٍ مِنْ دِينِهَا إِلَى غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ، لَا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَلَا إِلَى غَيْرِ نَبِيٍّ لَا حَاضِرٍ وَلَا غَيْرِهِ، فَإِنَّ الَّذِي يَجِدُهُمْ إِنْ جَاءَهُمْ بِمَا عُلِمَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ لَمْ يُخْتَجِّ إِلَيْهِ فِيهِ، وَإِنْ جَاءَهُمْ بِخَلْفِ ذَلِكَ كَانَ مَرْدُودًا عَلَيْهِ).

وهذا كلام عظيم، ومن أهم ما في هذا الجواب أنه لا ممسك لأحد في حياة الحضر أو موتة، وفي القول بنبوته أن عدم نبوته، وأن اليقين المتيقن أنه يجب على الجميع أن يرجعوا إلى شريعة محمد ﷺ ويجب على كل من أدرك النبي ﷺ وأمته أن يؤمن بكتابه وسننته ﷺ، ولا يجوز لأحد أن يخرج عن ذلك، ومن اعتقاد أنه يسع أحدًا أن يخرج عن ذلك فقد وقع في كفر بالإجماع.

قوله: (وَلَهُذَا كَانَ أَكْثَرُ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَهْلُ الضَّلَالِ وَالْحَيْرَةِ وَالتَّهُوُكِ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَبِّئُوا طَرِيقَ الْهُدَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ، بَلْ يَتَعَلَّقُونَ بِالْمَجْهُولاتِ وَيَرْجِعُونَ إِلَى الضَّلَالِاتِ. وَنَجُدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَعْتَنُونَ بِالْخَضْرِ الْغَوْثَ).

فعندهم يتصرف في الكون أقطاب، ويستغشون بهم، ومنهم من يجعل الحضر أحد هؤلاء الذين يستغاث بهم.

أسأل الله أن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية وأن يجمعنا وإياكم وإياه ووالدينا في الفردوس الأعلى.

فهرس المراجع والمصادر

١. البداية والنهاية، دار هجر - ط١ ، ت: عبد الله التركي.
٢. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية - ط٢.
٣. جامع المسائل لابن تيمية، دار عطاءات العلم - ط٢.
٤. جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة، مركز النعمان للبحوث - ط١.
٥. الرسائل الشخصية، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٦. زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي - ط١.
٧. شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي - ط٢.
٨. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الكتب العلمية، ت: الشمني.
٩. صحيح البخاري، الطبعة السلطانية.
١٠. صحيح مسلم، الطبعة التركية.
١١. طرح التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي.
١٢. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، مكتبة الفرقان - ط١.
١٣. مجموع الفتاوى لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
١٤. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، رئاسة البحث العلمية والإفتاء بالسعودية.
١٥. مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١٦. مدارج السالكين، دار عطاءات العلم - ط٤.
١٧. المستدرك على الصحيحين، دار المنهاج القوي - ط١.
١٨. المفہم لما أشكل من تلخیص كتاب مسلم، دار ابن کثیر - ط١.
١٩. منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ط١.
٢٠. نقض الدارمي على المریضی، المکتبة الإسلامية للنشر، القاهرة - ط١ ، ت: الشوامی.